# النشاط الاقتصادي لأهل الذمة في مصر خلال العصر الفاطمي
# (358-447هـ/969-1055م)

**د.منـــى حســـــن حـــــدود**
**كلية الآداب الزاوية-جامعة الزاوية**

المقدمة:

لعب أهل الذمة "اليهود والنصارى" حيث لعب الأقباط دوراً مهماً في مختلف الأنشطة الاقتصادية. فكان لهم دور هام في النشاط الزراعي، حيث امتلكوا الأراضي الواسعة وقد ساهموا بجهد كبير في هذا المجال فهم أكثر دراية بوضع الأراضي ونظام زراعتها ونوع المحاصيل المناسبة لها واهتموا أيضاً بالصناعة والرقي بها إلى درجة الإتقان وتطوير الصناعات المختلفة لإرضاء الخلفاء والتقرب منهم، وإنتاج ما يوافق تعاليم الإسلام وقد ظهر أثرهم واضح في مختلف الصناعات.

والحقيقة أن العرب المسلمين كانوا جنوداً فلم يشاركوا هؤلاء في هذا المجال واكتفوا بأمور السياسة والحرب، والقبط هم السكان الأصليون للبلد فلذلك كانت لهم دراية بما يوجد من مواد خام تقوم عليها الصناعات المختلفة وكنتيجة لنشاط الزراعة والصناعة نشط أهل الذمة في مجال التجارة وأيضاً تحت مظلة التسامح الديني من مختلف خلفاء الدولة الفاطمة، فقد لعبوا دورا مهماً في التجارة الداخلية كما انتعشت التجارة الخارجية ووصل النشاط الاقتصادي مداه حيث قرب الخلفاء التجار إليهم حتى يجلبوا لهم أغلى التحف وبالمقابل يتحصل التجار على مكافأة سخية من الخلفاء فكانت سياسة الدولة الفاطمة الاعتماد الكبير على هؤلاء في مختلف الأنشطة فكان كثير من أهل الذمة يتمتع بمكانة كبيرة بين الخلفاء عن طريق العمل في هذه الأنشطة ومن ثم يتمكنون من خدمة أبناء ملتهم في الدين والاهتمام بمصالحهم.تحدث البحث عن النشاط الزراعي مبرزاً دور أهل الذمة في ذلك وتطرق للنشاط الصناعي متناولاً أهم الصناعات المختلفة وتناول النشاط التجاري حيث ألقى الضوء على ما قام به أهل الذمة في التجارة الداخلية والخارجية والمكاييل والمقاييس.

**النشاط الزراعي لأهل الذمة:**

أن كل نشاط اقتصادي سواء زراعياً أو صناعياً أو تجارياً في دولة ما مرتبط بمدى ما تتمتع به هذه الدولة من أمن واستقرار وطبقا لذلك فقد تمتع اهل الذمة زمن الفاطميين بقسط وافر من الأمان وذلك وفق العهد الذي منحه جوهر الصقلي لهم ومن ضمن ما ذكره "يشمل أمانهم على أنفسهم وأموالهم وجميع وأموالهم وجميع أحوالهم وأهاليهم وضياعهم وقليلهم وكثيرهم[1]. اهتم الفاطميون بالزراعة لأنها تعتبر مصدر مهم من مصادر الثروة في مصر. والأراضي الزراعية متنوعة منها ما يكون خصبا ومنها ما يكون ضعيفا في قدرته على الإنتاج ومنها ما يزرع فيه محصول واحد ومنها ما يحتاج إلى اقل جهد في الحرث ومنها ما يتطلب جهداً أكبر[2]. والمحاصيل الزراعية متنوعة مثل القمح والشعير والحمص والسمسم وقصب السكر والموز والكروم[3].

وجرى الاهتمام بزراعة الكروم حيث كثرت داخل بساتين الأديرة والرهبان ، ويستخدم للأكل أو صناعة الزبيب والخمر [4]، إلا أن الحال اختلف في عهد الحاكم بأمر الله حيث أنه في سنة 401هـ أثناء نضج محصول العنب حيث بدأ الناس في شرائه وعصره سراً فأمر الخليفة برمي المحصول في نهر النيل[5]، إلا أنه في عهد الظاهر. أقبل هو نفسه على شرب الخمر وأباح للناس ذلك[6]، هذا وتتأثر المحاصيل الزراعية تبعاً للظرف الاجتماعي والاقتصادي، فمثلاً محصول الكتان يتطلب ان يزرع في أرض زراعية منخفضة تغمرها مياه بشكل كبير[7]، ويزرع الكتان في أسيوط والمنيا والدلتا فهناك تكثر مصانع النسيج ، كما اهتموا بزراعة قصب السكر حيث يزرع في صعيد مصر والفيوم[8]، لأن المناسبات وخاصة الدينية تعتمد اعتماداً كبيراً على القصب لصناعة الحلوى والسكر[9]، إلا أنه في فترة حكم الحاكم بأمر الله منع بيع العسل وكسر جراره ورماه في النيل خوفاً من ان تصنع المسكرات إلا أنه بانتهاء الحاكم بأمر الله عاد الاهتمام بزراعة القصب حيث قال ناصر خسر والذي زار مصر في خلافة المستنصر بالله "وتنتج مصر عسلاً كثيرا وسكراً"[10].

وقد يكافئ الخليفة عماله من أهل الذمة بإقطاعات كبيرة كما فعل الخليفة العزيز عندما اقطع وزيره يعقوب بنكلس بإقطاعات في مصر وبلاد الشام حيث تأتي له بمردود ثمانية

الاف دينار سنوياً[11]وملك فهد ابن إبراهيم –من كبار موظفي الدولة– اقطاعات كبيرة تقدر بثلاثمائة ألف دينار[12]، والهدف من إعطاء الاقطاعات من قبل الدولة الفاطمية هو مكافأة الاتباع وضمان استمرار الولاء والإخلاص للدولة[13].

وكان أبو المليح زكريا بن مينا المشهور "بمماتي" يتصدق بالقمح اثناء الازمة التي عصفت بالبلاد (457– 464هـ / 1064 – 1071م) [14].

إن الأملاك العقارية التي امتلكها أهل الذمة، قد امتلكوها منفعة وأنهم تصرفوا فيها بالبيع والشراء وفق مصلحتهم وبحرية تامة[15].

وكثرت الأراضي الصالحة للزراعة بمدن كثيرة في مصر مثل أسيوط والتي يسكنها الأقباط فيذكر ياقوت الحموي ان بأسيوط ثلاثون ألف فدان[16]. وهذا يدل على كثرة الأراضي الزراعية والتي يسهل ريها.

ويحدثنا المقدسي عن كثرة الأراضي الزراعية والبساتين حول الأديرة مثل المزارع التي حول دير سانت كاترين[17]. وكانت تلك الأملاك بحوزة اهل الذمة نظراً لسياسة التسامح الديني التي اتبعها الخلفاء الفاطميون في هذا العصر باستثناء فترة الحاكم بأمر الله ويرجع ذلك إلى أن أغلب من يتولى رئاسة الدواوين والإدارات كبار رجالات الدولة من أهل الذمة فهؤلاء في معظم الحالات كانوا منحازين لأبناء جلدتهم بصورة كبيرة فتزايد ضررهم ومكايدهم للمسلمين[18].

غير أن هذه الأملاك تعرضت للمصادرات وخاصة في عهد الحاكم بأمر الله والسبب في ذلك توتر العلاقات السياسية بين الدولة الفاطمية وبين الدول المسيحية التي لها علاقات اقتصادية وسياسية ودينية مصر[19]. إضافة إلى غضب الحاكم بأمر الله على موظفي أهل الذمة بسبب استخدامهم السلطة بشكل خاطئ حيث أنه في سنة 400هـ وضع الحليفة يده على أوقاف الكنيسة المعروفة بالعجوز ثم أقطع أملاك الكنائس لجنده وأعطاها لهم. غير أنه تراجع في أواخر أيامه عن سياسة التشدد هذه وأصدر عدة مراسيم برد الأملاك إلى أصحابها حيث أنه في سنة 411هـ رد ما أخذ من أوقاف كنائس وأديرة ببيت المقدس[20]هذا وتعتمد بعض الأراضي الزراعية على الري على الأحواض وبعضها على الري الدائم مثل أراضي

الفيوم واكثر اعتماد الأراضي على نهر النيل[21] وقد لعب القبط دورا كبيرا في شق القنوات وعمل الجسور وبناء المقاييس ولذلك اهتم الفاطميون بمقاييس النيل فكان للدولة رسوم معينة لتطهير مجاري الماء وصلت إلى خمسين دينار سنوياً[22].

فكان الاعتماد الكبير في الزراعة على نهر النيل لذلك نرى الخلفاء حريصون دائما على زيادة مياه نهر النيل فقد حدث في خلافة المستنصر أن نقص ماء النيل فطلب الخليفة من بطرك الإسكندرية انبا ميخائيل أن يذهب إلى الحبشة محملاً بالهدايا ويطلع ملك الحبشة نبأ نقص النيل فقام الملك بفتح السد الذي يجري منه الماء إلى مصر فنتج عن ذلك أن زادت مياه النيل في ليلة واحدة ثلاث أذرع فقام المزارعون بري اراضيهم[23]. فكانت العناية كبيرة بمقاييس النيل.

وعندما يحدث انخفاض لنهر النيل وفي فترة بذر البذور كان يتم ارسال بعض الأشخاص ممن تتوفر فيهم العدالة والخبرة في مجال الخراج إلى كل نواحي مصر وكان يرافقهم كتّاب من القبط فيتابعون سير الأمور ويسجلون ذلك في سجلات تسمى المكلفات ثم في الشهر الرابع من السنة القبطية يتم تعيين أشخاص تتوفر فيهم الشدة ويصحبهم بعض الكتّاب المتصفين بالأمانة فضلا عن كاتب من القبط حيث يتحصلون على ثلث الخراج ويستخدم هذا الثلث في دفع نفقات الجند[24]وقد تواجه الدولة في حالة نقصان ماء النيل متاعب كبيرة فتعتمد أحياناً على أحد من أهل الذمة فيذكر أن رجلاً من النصارى كانت له أملاك كبيرة وصادف أن كان وضع الدولة سيء بسبب نقصان النيل فطلب من النصراني أن يقوم بتوزيع المؤنة على الأسواق بالدّين أو بالنقد فذكر أن هذا الرجل استطاع أن يُطعم مدة ست سنوات أهل مصر[25]وكان النظام المتبع في الدولة هو نظام الالتزام ففي سنة 363هـ كلف المعز كل من يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن بولاية الخراج والحسبة والسواحل والاعشار والجواري وقد وُثق ذلك في سجل قُرئ في منبر جامع أحمد بن طولون وقام الرجلان بعملهما على أكمل وجه حيث اشتهرا بالحزم حيث يقومان بالمزاد على الناس لتقبل الأراضي ثم يطالبان بالبواقي وقد نجد من يتساهل من الولاة في هذا الامر بل ويسامحون من يترك البواقي[26]حيث كان الخراج يدفع نقداً أو عينا مما تنتجه الأرض

والخراج غير ثابت وذلك حسب كمية الري والمساحة المزروعة والأشخاص الذين يرسلون سواء لمسح الأراضي أو لكتابة المكلفات مشهورين بالكفاءة والخبرة ويتم تعيينهم من قبل مباشر الخراج كما أن هذا المباشر له خبرة بعلم المساحة لكل ناحية في البلاد ديوان خراج يتبع ديوان الخراج الذي في العاصمة لكل ديوان مباشرون للخراج، وهذا يعتمد على عمال من نفس الناحية حيث يحضر موظفين للإشراف على عمال كل ناحية.

والذين يدفعون الضرائب يأخذون ايصالات على أنهم دفعوا تسمى براءة مختومة بخاتم خاص، وأغلب موظفي ديوان الخراج في العاصمة من القبط ويسمى الموظف باسم القبال ويجمع الضرائب يسمى الجهبذ[27].

وعن جباية الخراج فقد بلغ في سنة 358هـ في زمن جوهر الصقلي ثلاثة ملايين وأربعمائة الف دينار[28] وقد يرجع سبب هذه الزيادة إلى الزيادة المفروضة على الفدان فقد بلغت سبعة دنانير على الفدان الواحد ويتم جباية الخراج وفق التقويم القبطي (الشمسي) ولكن تغير الحال حيث أن بدر الدين الجمالي استخدم التاريخ الهجري؛ لأن التقويم الأول سبّب اختلاف بين السنة الشمسية والهلالية قرابة اربع سنوات[29].

أما عن الجزية فكان رئيس القبط يقوم بتسجيل ملاحظاته على أوراق تسمى رقاع حيث يكتب بها الظروف التي تمر بهم ومن مات من أهل الذمة ومن سافر إلى بلد آخر وكل من وصل إلى سن البلوغ ألزم بدفع الجزية، والجزية لا تفرض على النساء والصبيان والعبيد والمجانين والعمى والشيوخ الكبار والرهبان.

فالجزية هي ضريبة الرأس يدفعها كل ذمي مقابل حمايته وأطلق عليها في بداية القرن الرابع الهجري اطلق عليها الجوال يولها ديوان يسمى بديوان الجوالي[30] والجزية المفروضة على أهل الذمة تختلف من شخص إلى آخر فالميسور الحال يدفع أربعة دنانير والمتوسط يدفع ديناران والفقير يدفع دينار وتؤخذ على أصحاب الحرف والتجار في المدن أما في القرى فيقوم بتحصيلها عرفاء النعمة وكانت تؤخذ كل عام ويتولى ديوان الجزية موظف ناظر ويساعده عدد من الموظفين[31]وإضافة للجزية والخراج توجد ضرائب على التجارة الداخلية

والخارجية وضرائب أخرى لتغطية نفقات موظفي الدولة وضرائب لتغطية الحاجات الرئيسية للدولة وضرائب لضيافة المسلمين وكسوتهم وأرزاقهم[32].

رأينا فيما سبق كيف كان الاعتماد على الاقباط في الزراعة وذلك لأن لهؤلاء الخبرة والمعرفة بأمور الأرض ولارتباطهم الكبير بها، وكان اعتماد القبط عل الشهر القبطي في الزراعة فكان أول الشهور هو (توت) حيث يبدأ الفلاح ببذر الحبوب لأنه تكثر في بداية هذا الشهر مياه النيل ثم في الشهر التالي "بابه" يقوم الفلاح بعملية الحصاد[33].

هذا وقد يقوم أصحاب الأراضي بتأجير أراضيهم للأقباط فيقوم هؤلاء بفلاحتها ودفع الخراج وقد يقوم الرهبان بتأجير أراضي لهم لمسلمين نظير مبلغ مالي ولفترة طويلة[34].

**النشاط الصناعي:**

تعتبر صناعة النسيج من أهم الصناعات التي اشتغل بها الأقباط حتى انها عرفت بهم[35] فكان اغلب النساجين من القبط[36].

وقد شجع الخلفاء الفاطميون على صناعة النسيج وذلك لعمل الاقمشة المتنوعة لهم وأيضاً عمل الكسوة الشريفة وكانت هناك مصانع لهذا الغرض ففي سنة 384هـ تم ارسال كسوتان للكعبة من مدينة تنيس.

إضافة إلى عمل الخلع لاتباعهم، وقد كثرت مراكز الصناعة وخاصة بالإسكندرية وكان المشرفين عليها من القبط[37].

وقد بني الخليفة المعز دار الكسوة حيث تحاط الثياب لموظفي الدولة[38].

وتعتبر دمياط من مراكز الصناعة واشتهرت مدينة تنيس بصناعته الكتان[39] بسبب وفرة الكتان وكانت النسوة تشاركن الرجال في عمل المنسوجات حيث يغزلن الكتان ثم يأتي دور الرجال بنسجه ويتحصلون نظير ذلك على مبالغ مالية ضئيلة من تجار الاقمشة حيث يتحصلون في اليوم الواحد على نصف درهم وهي لا تكفي لشراء الخبز ولأن الاقباط لا يستطيعون بيع انتاجهم إلا لسماسرة تعينهم الدولة[40] وأن يكون مختوم بختم السلطان[41].

كانت المرأة وخاصة اليهودية تعلم الفنيات الصغيرات فن التطريز والإبرة وكانت هناك

مصانع عدة مثل دار الطراز في كل من تنيس ودمياط والإسكندرية ويديرها شخص يسمى ناظر الطراز[42].

فكانت تنيس تصدر للعراق من الاقمشة ما قيمته 20 الف إلى 30 الف دينار وخاصة في زمن العزيز ووزيره ابن كلس[43].

وهناك أنواع من الاقمشة فمنها تسمى الشرب وتباع كل زنة درهم بدرهم فضة وهي مشهورة ومركزها الإسكندرية وتصدر إلى مختلف الجهات كما يوجد القماش المقصب والديبقي وموجود في دمياط وتنيس.

وهناك ثياب خاصة تسمى البدنة وينسج بعض منه بالذهب هذا الثوب قيمته ألف درهم كما تصنع ثياب رقيقة تسمى القصب تصنع عمائم للرجال وملابس خاصة للنساء[44].

وثياب تسمى البوقلمون (أبو قلمون) وهو قماش يتغير لونه في ساعات النهار كما تصنع هوادج للجمال ولبود سروج الخيل تصنع خصيصاً للخليفة الفاطمي[45]. وفي عهد الخليفة العزيز اشتهرت صناعة العمائم طول كل عمامة مائة ذراع نسجت من الذهب وقيمة كل منها خمسمائة دينار[46] وبلغت العمامة التي صنعت للخليفة المستنصر أربعة الاف دينار وكانت تحتوي على جواهر ثمينة[47].

واشتهرت الاقمشة الصوفية وكانت تصدر إلى بلاد الفرس وعرفت عندهم باسم المصري[48] وأسس يعقوب بن كلس دار الديباج بالقاهرة وذلك لصناعة الحرير وكان يدير هذه الدار موظفاً من كبار رجال الدولة[49] ثم أصبحت هذه الدار بعد وفاته مصنعاً تابعا للدولة الفاطمية هذا ومما هو جدير بالذكر أن زخارف المنسوجات كانت مختلطة بين الطراز القبطي والطراز الإسلامي وخاصة في العصر الفاطمي[50].

وكانت هناك ضرائب ثقيلة تفرضها الدولة على صناعة المنسوجات يشرف عليها الوزير ابن كلس كما كان العمال يستأجرون معامل لعمل الثياب[51] وقد تخصص أمكنة في الأسواق للأطباء ومجبري العظام لإسعاف المارين عليهم[52].

هذا وكما اشتهرت صناعة الخزف وكثرت أنواعها مثل الطلاء بالذهب والاواني الشفافة والاقداح وعلب البخور والقوارير وغير ذلك[53].

وتعتمد الزخرفة على المواضيع الهندسية والنباتية وابتعد الاقباط في رسم منسوجاتهم عن تصوير الإنسان والحيوان التي هي مبعث كره للمسلمين(54).

وكان يوجد على كل صناعة معينة عريف مهمته تولى أمور صُنّاعه ويُطلع المحتسب على كل من يغش في صناعته أو من يغش في سلعته، ويكون هذا العريف ممن تتصف فيه الأمانة والثقة ويكون ذا خبرة في مهنة الصناعة ولأصحاب الصناعات تجمعات كبيرة في العصر الفاطمي فهناك رباط كبير في الفسطاط له أدوار كثيرة فمثلا يتواجد في الدور الأول الخياطون فكان لمدينة الفسطاط مائتي بناء(55).

وبرز الاقباط في مجال البناء حيث بنوا القصور والمساجد والبساتين والاسوار فقد بنى سور القاهرة وأبوابها يوحنا الراهب في خلافة المستنصر بالله الفاطمي(56).

وقام يعقوب بن كلس بأحداث زيادة في جامع عمرو بن العاص وهي الفوارة تحت قبة بيت المال وذلك في عهد العزيز(57) كما كان جامع الخطبة الذي لم يتم بناءه في عهد العزيز تحت اشراف ابن كلس سنة 380هـ/ 990م ثم أكمل بناؤه في عهد الحاكم وسمي باسم جامع الحاكم أو الانور(58).

كما برزت صناعة المعادن، وصناعة السكر وقد بلغت مطابخ السكر ثمانية وخمسون مطبخاً في الفسطاط، واشتهرت صناعة الزيوت من زيت الزيتون والسمسم وغيرهم، كما كانوا يصنعون الشمع والصابون(59) وصناعة الملح إضافة إلى صناعة مختلف الزهور كالياسمين والريحان(60).

وتميزت صناعة الورق من نبات البردي (*) وقد برع فيها القبط إلى جانب المسلمين(61). ومن أجود الورق هو المنصوري ومركزه الفسطاط فكانوا يُجلدون الكتب من الجلد والحرير والديباج وخاصة المصاحف(62).

وتقدمت الصناعة الخشبية حيث برع القبط في الحفر على الخشب(63)، والنجارة ومن روائع التحف الخشبية المحاريث الثلاثة(64).

وكان الاعتماد في البداية على الأخشاب المحلية مثل السنط والنبق والسرو ثم قاموا باستيراد خشب الأرز والصنوبر من بلاد الشام واسيا الصغرى والسودان والهند لأن الأخشاب

السابقة الذكر غير متينة وغير صلبة وكانت تستخدم في صناعة الأثاث والطواحين والمحاريث والمغازل[65] كما استخدم في صناعة السفن حيث طلب الخليفة العزيز من عيسى بن نسطورس أن يعمل أسطولا فقام ابن نسطورس بتجميع الاخشاب وعمل الاسطول بدار الصناعة بمصر وحدثت نار أحرقت منه ستة عشر مركبا لذلك أنشأ اسطولاً آخر وتم اخذ الاخشاب بعد تقليع صواري مسقفه على دار الضرب بمصر[66].

وكان للنصارى مهارة كبيرة في صناعة السفن وكان الفاطميون حريصين على صناعة السفن للتصدي للأسطول البيزنطي[67] وبرزت صناعة الفخار والأدوات المعدنية والمباخر والتحف وقد شاركهم المسلمون في هذه الصناعة[68].

واشتهرت سوق القناديل وهو قريب من جامع عمرو بن العاص بصناعة البلور والتحف المصنوعة من العاج المأخوذ من أنياب الفيل واشتهر الاسكافية بصنع النعال من جلود الأبقار التي جُلبت من الحبشة[69].

وبرزت صناعة الزجاج وكان القبط يشاركون المسلمين في هذه الصناعة[70].

ومقر هذه الصناعة الفيوم والاسكندرية[71].

هذا وانتشرت صناعة الخمور في العصر الفاطمي وكانت العادة أن يحرم تناول الشراب من اول رجب حتى انتهاء شهر رمضان فتقفل كل حوانيت الخمارين وكان الاقباط يختصون بصناعتها في موسم نضج الكروم إلا أن الخليفة الحاكم منع ذلك كما حرم شراب الفقاع المسكرة[72]هذا وتوفرت عدة عوامل ساهمت في ارتقاء الصناعة منها السياسة والمعاملة الحسنة التي أولاها الفاطميون للقبط حيث استفادوا من مهارات وخبرات الأقباط[73]. إضافة إلى الاستقرار والأمان في العهد الفاطمي[74]ويذكر مراد كامل أن العصر الفاطمي هو فاتحة لإظهار الفن الإسلامي في الشخصية المصرية الإسلامية المتميزة وعندئذ أخذ الفن القبطي ينحصر بين الاقباط ويحيا مرتبطا بالنواحي الدينية.

فهو مرحلة انتقال بين الطراز القبطي والطراز الاسلامي[75].

**النشاط التجاري:**

فقد ازدهرت التجارة في العصر الفاطمي وذلك لسياسة التسامح الديني فضلا عن السياسة الاقتصادية المنفتحة حيث يعتبر النشاط التجاري من اكثر الأنشطة ازدهاراً في العالم الاسلامي[76] ويذكر المقدسي أن مصر بلد التجارة[77].

ويعتمد ازدهار التجارة في مصر على عدة عوامل منها توفر البضائع والسلع الزراعية والصناعية إضافة إلى موقع مصر الاستراتيجي حيث تتوسط ثلاث قارات ودورها كوسيط تجاري بين المشرق والمغرب وتوفر البضائع من الشرق والغرب عندها كما لعبت موانئ مصر دوراً مهماً في التجارة الداخلية والخارجية[78].

وكان لعناية الفاطميون بطرق المواصلات وتأمينها من أهم عوامل ازدهار التجارة فضلا عن الاهتمام بطرق المواصلات البرية[79]وبنيت الوكالات والقياس والحانات وأُنشئ اسطول تجاري ساهم في ازدهار التجارة[80] ويذكر أن نشاط اليهود في التجارة في العصر الفاطمي كان كبيرا[81].

فقد مارس يعقوب بن كلس التجارة في بداية حياته[82] شأنه شأن كل التجار اليهود من أجل كسب المال ثم انتقل إلى الشام وأصبح هناك وكيلاً للتجار ثم رحل عنها إلى مصر لممارسة التجارة[83] وبرز إبراهيم بن زرعه السرياني وكان ثرياً يغدق بأمواله على الفقراء فكان يجلب بضائعه وامتعته للحكام وكان إبراهيم يقيم بالإسكندرية واشتهر في عهد المعز والحاكم[84].

كما اشتهر ابنا سهل التستري بالتجارة وهما أبو سعد إبراهيم وأبو نصر هارون وكان أبا سعد يبيع للخليفة الظاهر كل ما يحتاج من أمتعة[85].

كما كانت له مكانة مرموقة لدا العزيز حيث باع له جارية سوداء وهي زوجته التي انجبت له المستنصر أما أبو نصر فقد امتهن الصرافة[86].

والحقيقة أنه بفضل ابني سهل نشطت تجارة الكارم نشاطاً كبيراً وقد ربحوا من ورائها أموالاً طائلة[87] وعندما قتل أبا سعد على يد الجند خافوا من معاقبة الخليفة لهم، وكادت تحدث فوضى في البلاد فخرج الخادم إلى الجند وأخبرهم أن الخليفة يطلب منهم الطاعة

فقالوا: "نحن عبيد مطيعون ولكننا أذنبنا فقال لهم: يأمركم أن تعودوا وبعدها هدأت الامور "[88].

ونشطت تجارة الكارم[*] في عهد المستنصر وقام هؤلاء التجار بدور فعال في نشر الدعوة الشيعية في بلاد الهند واليمن حتى أن تجارها لا يفرقون بين الدعاة والتجار[89].

إلا أن التجارة اهتزت سنة 457هـ/1064 في عهد المستنصر نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة من الغلاء وارتفاع الأسعار وسيطرة الوزراء والامراء على السلطة كما أن الولايات شقت عصا الطاعة واخفض سعر الدينار الذهبي لقلة استيراد الذهب من المغرب والعلاقات السيئة مع بني زيري والهجرة الهلالية التي انتهجت سياسة قطع طرق القوافل التجارية وغير ذلك من الاسباب[90].

فكانت الظروف السيئة ضارة بالتجار حيث يخف نشاطهم التجاري الخارجي ومع ذلك قد يقدم التجار يد المعونة للدولة وهي في احلك ظروفها فقد أعطى التجار لبدر الجمالي مالاً وحبوباً وهو في طريقة من عكا إلى القاهرة فعندما توقف في تنيس ودمياط أخذ مالاً من تجارها وأغنيائها وقاموا بإكرامه واعطائه غلالاً[91].

هذا وقد أصدر الخليفة الحاكم أوامره بمنع بيع الخمر وذلك سنة 992هـ/ 1002 إلا أنه تراجع عن قراره وذلك بتأثير من طبيبة إسحاق ابن انسطاس وعندما توفى الأخير منع الحاكم شرب الخمر [92].

ونتيجة لما قام به الحاكم من منع صنع الخمر واتلافه للعنب وكسر جرار العسل والزبيب تعرض التجار لخسارة كبيرة ويذكر أحد المؤرخين أن احد التجار شكا ذلك للقاضي ابن النعمان فساوم القاضي ثمن البضاعة وطلب التاجر من الخليفة أن يرد إليه ثمن البضاعة وهي ألف دينار فرد الحاكم للتاجر حقه بعد أن اقسم على صدق قوله[93].

وأحرق الخليفة أشجار الكروم. واحل محلها زراعة القمح كما منع بيع الزبيب والعسل لا نه يتحول إلى نبيذ بعد تخميره[94].

حيث قذف خمسة الاف جرة عسل في البحر حتى لا يستعملها الناس في الشرب[95] ومنع شراء اكثر من أربعة أرطال من العنب حتى لا يستخدم كشرب[96].

ومنع من توزيع النبيذ في قرابين أهل الذمة وأن يوزع بدلا عنه ماء منقوع فيه زبيب أو عود الكرم[97].

ويذكر أن إجراءات الحاكم بشأن منع شرب الخمر والفقاع وغيره هي إجراءات إصلاحية يقوم بها مسلم غيور متمثل في شخص الحاكم بأمر الله[98].

وقد يقف الحاكم في وجه من يفرض ضرائب على المبيعات فيذكر ابن تغري بردي أن الحاكم رفع المكوس عن البلاد ومما يباع فيها[99] وعندما قام عيسى بن نسطورس بأجراء مكوس ظالمة وزائدة أمر الحاكم بإلقاء القبض على ابن نسطورس[100] إلا أن شرب الخمر والفقاع كثر في عهد الخليفة الظاهر[101].

وقد يحدث العكس أي أن التجار يستغلون الوضع الاقتصادي السيء للدولة ويتحصلون على أرباح على حساب الفقراء وغيرهم. حيث يقومون بإخفاء بضائعهم حتى يرتفع سعرها فيزيد ربحهم إلا أن الدولة تجري محاولات عدة للتخفيف على الأهالي حيث تأخذ القمح من مخازنه وتوزع على الاسواق ففي عهد المعز قام جوهر سنة 358هـ/968م بضرب مالكي الدقيق وشهر بهم وقام بجمع الحبوب وأمرهم ببيعها في مكان واحد تحت اشراف المحتسب، كما تقوم بفرض أسعار معينة للمواد الأساسية وخاصة في أيام الازمات ففي عهد الحاكم حدثت أزمة اقتصادية خانقة سنة 397هـ/ 1006م صادر الحبوب وأمر ببيع القمح والشعير بسعر محدد وفي العام الذي يليه حدثت أزمة مماثلة فقام الحاكم بتهديد التجار الذين يخفون الحبوب بالقتل وحرق البيوت بل وبمصادرة الأموال فما كان من التجار إلا اخراج الحبوب بل وخيّرهم الخليفة بين بيع منتوجاتهم بالسعر المحدد واذا رفضوا يقوم بحجزها ولا يستطيع أي تاجر بيعها حتى دخول محصول جديد فعندك خاف التجار ونفذوا أوامره.

وقد تضطر الدولة لحل كل أزمة إلى شراء الحبوب من التجار بأسعار معينة وتعطيهم ربحاً ثم تقوم بتخزين الحبوب وتوزيعها فيما بعد على أصحاب المخابز وقد تضطر إلى وضع يدها على المخازن وتوزعها بنفسها على الخبازين بأسعار معينة[102] وقد يهدد المحتسب لإصلاح الأوضاع السيئة في ففي عهد الظاهر لإعزاز دين الله أتهم بعدم تقديم

إصلاحات للوضع الاقتصادي السيء في البلد فقام المحتسب بإخراج القمح من المخازن واعطاه للخبازين وقام بتحديد سلع الخبز حيث بيع الخبز برطلين ونصفا بدرهم فهدأت الاحوال[103] وقد مارس التجار المسلمون التجارة مع التجار اليهود وربحوا ثروات كبيرة[104].

فقد اشتهر التاجر اليهودي عروس بن يوسف بصناعة الملابس الارجوانية وكان قطن بالفسطاط حيث كانت ترسل كميات وفيرة من الأرجوان إلى صفاقس[105].

فكانت التجارة اهم نشاطات اليهود في مصر حيث وجدوا في مصر سوقاً رائجة لبضائعهم ومنتجاتهم أما التجار المصريين فكانوا لا يرغبون في الرحلة والانتقال خارج بلادهم لطلب التجارة وإنما كانت تجارتهم منتجات بلادهم من زراعة وصناعة ويتم بيعها داخل أسواقهم.

هذا ونلاحظ أن اليهود الذين يعملون في الكنائس يمارسون التجارة إلى جانب أعمالهم الدينية[106] فقد مارسوا تجارتهم بكل حرية وامتلكوا نظير ذلك عقارات وبيوت أما عن طريق البيع والشراء أو عن طريق الوراثة[107]فيذكر ناصر خسرو "معتمدين علي أن السلطان لا يظلم أحد ولا يطمع في مال أحد[108].

وقد لعب اليهود دور كبيراً في التجارة الداخلية لمصر وكانت لهم نقابة للصيارفة[109] واتخذ هؤلاء من الإسكندرية وغيرهم من مدن مصر مكاناً لممارسة تجارتهم وكان عدد اليهود في الإسكندرية فقط ثلاثة الاف يهودي[110] فكانت البضائع تنقل منها إلى أوروبا[111] وتوجد بها فنادق لإقامة التجار الذين يأتون من أماكن بعيدة من الهند والصين كما انها تعد مخازن لوضع بضائعهم.

كما تعتبر الفسطاط من اهم المدن التجارية لأنها تتوسط الوجه البحري والوجه القبلي ونقطة التقاء القوافل التجارية المتجهة إلى بلاد الحجاز والشام والمغرب كما كانت الفسطاط مقراً للعسكر وموظفي الدولة.

وبرزت دمياط فهي الميناء الوحيد في الجزء الشرقي من البحر المتوسط فضلا عن مدينة قوص واسوان وعيذاب.

هذا كما تعتبر القاهرة من ابرز المدن في مصر وأكثرها مساهمة في التجارة الداخلية حيث كثرت الأسواق الزاخرة بمختلف المنتوجات والبضائع وبالقاهرة عشرين الف دكان وللتجارة عدة طرق من ابرزها طرق البحر المتوسط وطريق الفرما– القلزم وبرزخ السويس وقد تصل إلى القسطنطينية فتباع البضائع للروم.

حيث يعرض التجار سلعهم مقابل دفع مبلغ مالي يقدر ما بين دينارين وعشرة دنانير شهرياً(112).

ومن المراكز التجارية قوص حيث يأتيها التجار من عدن والحبشة واليمن والحجاز فضلاً عن دميرة التي تعتبر مركز تجاري لصناعة المنسوجات.

وكان أهل الذمة يرفعون الضرائب نظير ممارسة التجارة الداخلية والخارجية سنوياً حيث يتواجد في كل ناحية في البلاد موظفين مهمتهم جمع الضرائب حيث كان الموظف يجلس على ساحل تنيس ليجبي الضرائب، وأيضاً على ساحل البحر الأحمر بالصعيد وساحل الإسكندرية والقلزم.

وكان للتجار مكانة كبيرة عند الخلفاء حيث يتواجدون معهم في الاستقبالات الرسمية وأيضاً في احتفالات الأعياد(113).

هذا وأن أصحاب المحلات من التجار يركبون الحمير المسرجة في الذهاب والإياب للسوق فكانوا لا يركبون الخيل التي هي من حق الجند والعساكر والعلماء ويذكر أن التجار الذين يبيعون البقوليات ومواد العطارة كانت لديهم أوانٍ من زجاج، خزف وورق، فكان الشاري لا يجلب معه شيء بل يأخذ كل شيء من التاجر نفسه هذا وأن تجار المجوهرات والصياغة عند تركهم لمحالهم كانوا يسدلون ستاراً ولا يتعرض مجالهم للسرقة(114)كما كان لليهود دور في التجارة الخارجية خاصة مع أبناء جلدتهم في المشرق والمغرب حاملين البضائع(115).

وكان على التجار الاتصاف بالصدق والأمانة وكانت تجرى عقوبات شديدة على من يكون عكس ذلك حيث يوضع على جمل ويُجعل في يده جرس ويطاف به في المدينة وهو يدق الجرس وينادي: قد كذبت وهأنا أعاقب وكل من يقول الكذب جزاؤه العقاب (116).

وقد يتأثر وضع التاجر بالظروف التي قد تطرأ على الدولة ففي عهد الخليفة العزيز سنة 386هـ كان قد تعرض الاسطول الذي بناه عيسى بن نسطورس لقتال الروم إلى الحرق فاتهم الناس تجار الروم بذلك حيث قاموا بقتل مائة وستين رجلاً وهجموا دارهم "دار مانك" وخربوا كنائس الملكانية والنسطورية فأمر الوزير ابن نسطورس بعدم التعرض للتجار وارجاع ما سرق منهم[117].

وقد يحدث العكس فيذكر أن زوجة كافور الاخشيدي أخبرت الخليفة المعز أنها أودعت قباء من لؤلؤ منسوج بالذهب وعندما ارادت أخذه أنكر التاجر اليهودي حينئذ أمر المعز بأن يفتش كل البيت فوجدوه مدفوناً في احدى نواحي بيته[118].

**أما عن المكاييل والمقاييس:**

كان التعامل بالويبة وهي خمسة عشر منا والاردب وهي ست ويبات والقدح "232" درهم والتنيس وهو ثماني ويبات.

كما جرى التعامل بالقسط "48 أوقية" والقفيز "ربع اردب" والصاع "5 أرطال وثلث" والمد "ربعه رطل وثلث وتختلف من جهة إلى أخرى[119] ويذكر المقريزي أن المعز غير المكاييل والموازين وجعل الارطال من رصاص[120].

ومن المكاييل الرطل "144 درهم" والأوقية "12درهم"[121] أما المقاييس التي تستعمل لقياس القماش فهو الذراع أما عن نظم المعاملات التجارية فقد استمر التعامل بالدينار[122] وقد قام جوهر الصقلي بصك دنانير سميت بالدنانير المعزية وفي نفس الوقت ظل التعامل بالدينار الراضي "نسبة إلى الخليفة العباسي"[123] والدينار الأبيض الأموي والدراهم المتداولة في عهد الأمين والمأمون، وأمر الخليفة المعز كل من ابن كلس وعسلوج بن الحسن بتحصيل الخراج بالدينار المعزى فتقلص بذلك استعمال الدينار الراضي حتى انحطت قيمته[124] بالرغم أن وزن الدينار الراضي أثقل من وزن المعزى إلا أن الدولة تريد التخلص من التبعية للعباسيين إضافة إلى دافع اقتصادي هو أن تستفيد الدولة من الفرق في وزن الدنانير التي قل سعرها فأدى ذلك إلى خسارة الناس في الدينار الراضي والابيض[125] "قيمة الأبيض عشرة دراهم" كما أن جوهر الصقلي تعامل مع الدينار المعزى ورفض أي تعامل

آخر فنقص قيمة الراضي أكثر من ربع دينار وكان الدينار المعزى خمسة وعشرين درهماً ونصف.

كما تم التعامل بالدراهم حيث أنه في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله ثم سك دراهم جديدة حيث أن كل ثمانية عشر درهما تساوي دينار وبذلك كان هناك الدينار الذهبي والدرهم الفضي.

وكان الدينار في عهد الحاكم يساوي أربعة وثلاثين درهما فألحق الضرر بالناس حيث قلت الأسعار وذلك سنة 399هـ وانقادا للأمر صك الحاكم وكما ذكرنا دراهم جديدة واصلح من قيمة الدينار فأصبح الدينار يساوي ثمانية عشر درهماً[126] ونتيجة للتجارة مع بلاد المغرب استخدم الفاطميون الدينار المغربي إضافة إلى دراهم تساوي 8/1 العملة ودنانير مدورة.

وظل استخدام الدنانير الفاطمية ووصلت اوزانها 98% وذلك لعدة أسباب منها الذهب الذي جلبه الخليفة المعز من المغرب وازدهار النشاط التجاري[127].

ولمواكبة حركة النشاط التجاري انتشر الصيارفة في المدن التجارية ففي العهد الفاطمي.

حيث كان هناك سوق الصيارفة بالفسطاط[128]، حاول جوهر الصقلي إصلاح نظام النقود وتحديد مقادير كل عملة فأغضب ذلك الصيارفة فقاموا بأحداث بلبلة[129].

حيث صاحوا: معاوية خال علي بن أبي طالب مما أغضب جوهر أشد الغضب وكاد أن يحرق مكان الصيارفة لولا خوفه على الجامع فأصلح جوهر الصقلي نظام النقود رغم معارضة الصيارفة فعدلوا عن أمرهم. وهؤلاء الصيارفة يقومون بأخذ العملات المختلفة والمعادن الثمينة من الناس ويعطونهم ما يعادلها من دنانير، كما أنهم يأخذون من الناس ودائعهم ويقدمون سلف للتجار مقابل فوائد معينة والى جانب الصيرفة هناك أيضا الجهبذة وقد اشتغل بها اليهود فهناك تجار اشتغلوا بالصيرفة في بداية حياتهم ثم كتاب خراج ثم ذوي بيوت مالية لحساب الخلفاء والوزراء فهم يعملون بمثابة الوسيط بين الخليفة والتاجر فكان الخلفاء يتسلفون المال من التجار وفي العهد الفاطمي كان يشتغل بها يعقوب بن كلس

وأيضا أبناء التستري وكان هناك ديوان للجهبذة في العصر الفاطمي فأثناء الازمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها الدولة أيام المستنصر ووزيره اليازوري 447هـ/1055 اشترى التجار الحبوب من المزارعين قبل الحصاد وقدموا على اثرها الأموال للجهبذ ولكن مقابل وضع الحبوب في المخازن عند موسم الحصاد فاعترض اليازوري ذلك وأمر عمال المناطق بأن يعرضوا عليه سجلات الجهابذة وما قام به التجار ومقدار الحبوب التي تم بيعها(130).

هذا واستخدمت الصكوك في التبادل التجاري بين الدولة الفاطمية والدول المجاورة وكانت تستعمل الأوزان التي صنعت من الزجاج بعضها يستخدم لوزن عملات ذهبية وبعضها لوزن عملات فضية.

هكذا كانت الحرية المتاحة لأهل الذمة والتسامح من قبل الخلفاء عامل مساعد على تألقهم في ميدان التجارة وما صاحبها من أعمال الصيرفة والجهبذة اللتين كان لأهل الذمة من يهود ونصارى خاصة دور ملحوظ حتى أصبحت طبيعتهم الاجتماعية متميزة يقول المقدسي "وأكثر الجهابذة والصباغين والصيارفة والدباغين يهود وأكثر الأطباء والكتبة نصارى"(131).

**وفي ختام هذا البحث** عرفنا فيما سبق أن أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي لعبوا دوراً مهماً في مختلف الأنشطة الاقتصادية فنشط هؤلاء في مجال الزراعة التي هي عماد مصر وساهموا بدور كبير؛ لأنهم أدرى بوضع الأراضي ونظام زراعتها ونوع محاصيلها، كما كانوا هم عماد الصناعة فظهر أثر للفن القبطي في مختلف الفنون، وقد بذل الأقباط جهوداً كبيرة لرقي الصناعة وإتقانها وكان يشجعهم على ذلك سياسة التسامح وحسن المعاملة التي اتبعها معظم الخلفاء الفاطميين لأن كل نشاط اقتصادي في دولة ما مرتبط بمدى ما تتمتع به هذه الدولة من أمن واستقرار، فقد تمتع أهل الذمة بقسط وافر من الأمان.

وقد عني الخلفاء بالصناعة لشدة حاجتهم إلى كميات كبيرة من الأقمشة المتنوعة لأنفسهم ولرجال بلاطهم ولعمل الكسوة الشريفة إلى جانب الخلع الممنوحة لأتباعهم.

إن زخارف المنسوجات المصرية بين الفتح العربي وقيام الدولة الفاطمية كانت لاتزال محتفظة بقسط وافر من روح الزخارف في المنسوجات القبطية وتعتبر عصر انتقال بين الطراز القبطي والمنسوجات ذات الزخارف الإسلامية الخالصة في العصر الفاطمي وساهم أهل الذمة بدور بارز في مجال التجارة فكان النشاط التجاري يعتمد اعتماداً كبير على أهل الذمة من سكان مصر أو التجار الأجانب غير المسلمين الذين قدموا مصر بغرض التجارة واستقروا بها، فكان الخلفاء الفاطميين يقربون التجار إليهم حتى يجلبوا إليهم أغلى التحف وأدق أنواع المجوهرات.

من هذا كله يتضح أن أهل الذمة تمتعوا بقسط وافر من الأمان الذي يجعلهم يشتغلون في مجالات عدة ويبدعون وكان لهم دوراً بارزاً على كافة الأصعدة.

**هوامش البحث:**

(1) المقريزي ابي العباس، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تح: محمد عطاط، دار الكتب العلمية ، بيروت، ج1، ص181، أيوب زرق الله، إبراهيم التاريخ السياسي الفاطمي، منشورات جامعة سبها، ط1/1996، ص183.

(2)دعكور، عرب حسين، تاريخ الفاطميين والزنكيين والأيوبيين والمماليك وحضاراتهم، منتدى سور الأزبكية ، بيروت، 2010، ص103.

(3) عامر، فاطمة مصطفى، تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ج2، ص80.

(4)حسن ، زكي محمد محمد، كنوز الفاطميين، القاهرة، 1937م، ص44.

(5)الأنطاكي، يحيى بن سعيد تاريخ الانطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا حققه ووضع فهارسه عمر تدمري جروس برس طرابلس، لبنان، 1990، ص202.

(6)المقريزي، المصدر السابق، ج2، ص7.

(7)البراوي، راشد، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948، ج1، ص68.

(8)الصفدي أبي عثمان، تاريخ الفيوم وبلاده المطبعة الأهلية، القاهرة، 1898، ص23، 29.

(9)البراوي، راشد، مرجع سابق، ص70.

(10)سفرنامه، تر: يحيى الخشاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ط2، ص60.

(11) سليمان سمير عبدالله، الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي الهيئة المصرية للكتاب، 1996، ص150.

(12)المناوي، محمد حمدي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، القاهرة، 1970، ص83، 86.

(13) البيلي، محمد بركات، مجموعة من تاريخ الدولة الفاطمية، 2007، ص205.

(14) سليمان سمير عبدالله، المرجع السابق، ص151.

(15)ابن حوقل، أبي القاسم، صورة الأرض ، منشورات دار مكتبة الحياة، 1992، ص150، 152، جروهمان، أدولف، أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، تر إلى العربية حسن إبراهيم حسن ، راجع الترجمة، عبدالحميد حسن، السفر الرابع، مطبعة، دار الكتب، 1967، ص 122، 123.

(16)معجم البلدان، دار صادر ، بيروت، ج1، ص194.

(17) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، مطبعة بريل ليدل المحروسة، 1406، ص219.

(18) المقريزي تقي الدين الأقباط ، دراسة وتحقيق عبدالمجيد دياب، دار الفضيلة ، القاهرة، 1995، ص47، ماجد عبدالمنعم الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه ، القاهرة، 1959، ص58.

(19) ماجد ، عبدالمنعم ، المرجع السابق، ص96.

(20)الأنطاكي، السابق، ص194، 204، 229، 230.

(21) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ج2، ص81.

(22)المقريزي أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، القاهرة، 1925، ج1، ص97.

(23)ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة قدم له، علق عليه محمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992، ج5، ص4، دخيل محمد، حسن، الدولة الفاطمية، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص168.

(24)المقريزي الخطط، ج1، ص138.

(25)خسرو، ناصر، المصدر السابق، ص121، شيخ العبد، عماد صالح محمد، "بحث حقوق الإنسان في مصر في العصر الفاطمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، اشراف الدكتور غسان مسعود وأشاح، كلية الآداب، قسم التاريخ الجامعة الإسلامية غزة، 10-6-2014، ص121.

(26)المقريزي اتعاظ الحنفا، ص144، 145، المقريزي، الخطط، ج1، ص132؛ القلقشندي، أبي العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الأنشا، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914م، ج3، ص362، 363.

(27)المقريزي الخطط، ج1، ص134، 138، جروهمان أوراق البردي، ص139، 142، 156.

(28) ابن حوقل، المصدر السابق، ص152، المقريزي الخطط، ج1، ص32، وذكر ابن تغري بردي ثلاثة ألاف دينار ومائتي ألف دينار، المصدر السابق، ج1، ص46،

(29)سليمان سمير عبدالله، المرجع السابق، ص56

(30)أحمد، ناريمان عبدالكريم، معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية الهيئة المصرية للكتاب، 1996، ص51، 52

(31) سليمان سمير عبدالله، المرجع السابق، ص58.

(32)جروهمان، أدولف، المرجع السابق، ص49، 50.

(33)ابن حوقل ، المصدر السابق، 129-130، المقريزي الخطط، ج1، ص32، المقدسي ، المصدر السابق، ص211، 212.

(34)عامر، فاطمة، المرجع السابق، ص89.

(35) رمضان، هويدا عبدالعظيم ، المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص167.

(36)عامر، فاطمة، المرجع السابق، ص94.

(37)المقريزي، المصدر السابق، ج1، ص207، عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص46، 103.

(38)دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص106.

(39) كامل، مراد، حضارة مصر في العصر القبطي، دار العالم العربي، القاهرة، ص146.

(40)عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص97.

(41) المقدسي ، المصدر السابق، ص213.

(42)أحمد، ناريمان عبدالكريم، المرجع السابق، ص80، 81، 145.

(43) رمضان، هويدا، المرجع السابق، ص170.

(44) المقريزي، الخطط، ج1، ص 263-286، ياقوت الحموي ، المصدر السابق، ج5، ص51، خسرو ناصر، المصدر السابق، ص92.

(45)خسرو، ناصر ، المصدر السابق، ص92.

(46) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص101.

(47) سلطان عبدالمنعم، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، 1999، ص287.

(48)دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص106

(49) سلطان، عبدالمنعم، المرجع السابق، ص281.

(50)حسن زكي محمد، التأثيرات القبطية في الفنون الإسلامية مع خمس لوحات، محاضرة ألقيت في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية في 1 فبراير 1937، ص12.

(51)المقدسي، المصدر السابق، ص202، عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص105، 110.

(52)حسن زكي محمد، المرجع السابق، ص15.

(53) أحمد، حسن خضيري، علاقات القاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، ط1، 1996، ص121.

(54) فقد ذكر زكي محمد حسن ان المسلمين يكرهون النحت وتصوير الأحياء لما فيهما من تقليد الخالق والابتعاد ما يقرب إلى عبادة الأوثان، المرجع السابق، ص15، عامر فاطمة، المرجع السابق، ص95.

(55) سلطان، عبدالمنعم، المرجع السابق، ص71.

(56)القلقشندي، المصدر السابق، ج3، ص450-452، المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، ج1، ص162.

(57) أحمد، حسن خضيري ، المرجع السابق، ص156.

(58)المقريزي، المصدر السابق، ج1، ص353، أحمد، حسن خضيري، المرجع السابق، ص167، حسن، حسن إبراهيم، الفاطميون في مصر، المطبعة الأميرية ، القاهرة، 1932م، ص129.

(59)دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص108.

(60) أحمد ، حسن خضيري، المرجع السابق، ص121.

(*) البردي هو نبات ينمو في مستنقعات الدلتا والفيوم ينظر القلقشندي، المصدر السابق، ج 3، ص307.

(61) كامل مراد، المرجع السابق، ص150.

(62)دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص108.

(63) دخيل محمد، المرجع السابق، ص171، كامل ، مراد، المرجع السابق، ص150.

(64)دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص107.

(65)زكي محمد حسن، المرجع السابق، ص14، دعكور ، المرجع السابق، ص107..

(66) المقريزي ، المصدر السابق، ج1، ص318، الانطاكي، يحيى بن سعيد، المصدر السابق، ص134.

(67) البيلي، محمد بركات، المرجع السابق، ص209.

(68) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص116، 118.

(69) سلطان، عبدالمنعم، المرجع السابق، ص71.

(70)زكي محمد حسن، المرجع السابق، ص21.

(71)دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص108.

(72)ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج4، ص178، المقريزي، المصدر السابق، ج1، ص372،خسرو ناصر، المصدر السابق، ص105؛ سلطان عبدالمنعم، المرجع السابق، ص273، 274.

(73) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص119.

(74)دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص108.

(75)المرجع السابق، ص152.

(76) سيد أيمن فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص155.

(77) المصدر السابق، ص203.

(78) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص120، 121.

(79) البيلي محمد بركات، المرجع السابق، ص216، 217.

(80) محمود، سلام شافعي، المرجع السابق، ص144.

(81) القوصي عطية، تجارة مصر في البحر الأحمر، دار النهضة العربية القاهرة، 1976، ص

(82) الانطاكي، المصدر السابق، ص238.

(83) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج4، ص160، ابن خلكان، أبي العباس وفيات الأعيان وأنباء الزمان حقق أصوله وكتب هوامشه يوسف طويل وزميله، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، ج5، ص393.

(84) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص126، 127.

(85) ايمن السيد، المرجع السابق، ص198، أحمد، ناريمان عبدالكريم، المرجع السابق، ص158.

(86) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص129.

(87) القوصي عطية، المرجع السابق، ص99.

(88) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص129.

(*) تجارة الكارم تنسب إلى تجار امتهنوا تجارة التوابل والسلع المختلفة في الهند والشرق الأقصى وعمل الفاطميون على حماية هذه التجارة في البحر الأحمر ولم تكن التجارة مقتصرة على اليهود بل مارسها المسلمون إضافة إلى النصارى وهؤلاء التجار استقروا في العصر الفاطمي في مصر واليمن والهند ينظر: أحمد، ناريمان عبدالكريم، معاملة غير المسلمين، ص138.

(89) القوصي، عطية المرجع السابق، ص100.

(90) أحمد، حسن خضيري، المرجع السابق، ص131، 132.

(91) سلطان، عبدالمنعم، المرجع السابق، ص68.

(92)طقوش محمد، سهيل، تاريخ الفاطميين في شمالي أفريقية ومصر وبلاد الشام، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص282.

(93) سلطان عبدالمنعم، المرجع السابق، ص67.

(94)المقريزي المصدر السابق،ج1، ص381، العبادي أحمد، مختار في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة ، بيروت، ص286، طقوس، محمد ، المرجع السابق، ص282.

(95) ابن تغري بردي المصدر السابق، ج4، ص178.

(96)طقوش، سهيل، المرجع السابق، ص282.

(97) أحمد، ناريمان عبدالكريم، معاملة غير المسلمين، ص97.

(98)ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج4، ص178، 236، المقريزي، المصدر السابق، ج2، ص53، ابن حماد، ملوك بني عبيد، وسيرتهم، تحقيق دراسة التهامي نقرة وعبدالحليم عويس ، عالم الصحوة للنشر، ص67.

(99) المصدر السابق، ج4، ص178.

(100) الانطاكي، المصدر السابق، ص238.

(101) المقريزي، المصدر السابق، ج2، ص7.

(102) سلطان، عبدالمنعم، المرجع السابق، ص69.

(103) المقريزي، المصدر السابق، ج2، ص33.

(104) القوصي، عطية، المرجع السابق، ص99.

(105) أحمد، خضيري، المرجع السابق، ص120.

(106) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص129.

(107)قاسم عبده قاسم، اليهود في مصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص11، 109.

(108)فذكر ناصر خسرو أن ذلك حدث في سنة 439هـ/1047، ينظر: المصدر السابق، ص121، أي أن ذلك حدث في خلافة المستنصر بالله.

(109) عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص123.

(110) سلطان عبدالمنعم، المرجع السابق، ص107.

(111)دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص109، 115، عامر، فاطمة مصطفى، المرجع نفسه، ص133.

(112)خسرو، ناصر، المصدر السابق، ص48، عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق، ص122، 123

(113) سلطان عبدالمنعم، المرجع السابق، ص66.

(114)المقدسي ، المصدر السابق، ص213، القلقشندي، المصدر السابق، ج3، ص463.

(115) محمود، سلام شافعي، المرجع السابق، ص151.

(116)خسرو ناصر، المصدر السابق، ص61.

(117)الانطاكي، المصدر السابق، ص178، 179.

(118) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج4، ص82.

(119) أحمد، حسن خضيري، المرجع السابق، ص150.

(120) المصدر السابق، ج1، ص274.

(121) واستعملوا النش نصف الاوقية، والنواة "خمس دراهم" والبالة لوزن الكتان "500 رطل" والمن، 260 درهم. كما استعملوا الشبر "المسافة بين الأصابع" ينظر أحمد، حسن خضيري، المرجع السابق، ص150،147

(122) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج5، ص18، المقريزي المصدر السابق، ج1، ص187.

(123) يذكر المقريزي أن الدينار يساوي خمسة عشر درهما، المصدر السابق، ج1، ص191.، دعكور، عرب حسين، المرجع السابق، ص112.

(124) المقريزي المصدر السابق، ص211.، ويذكر أن خلكان انهم يكثرون التعامل بالراضي غير الفاطمي من النقود وأبطل القطع والمثاقيل، ينظر المصدر السابق، ج5، ص204.

(125) المقريزي، المصدر السابق، ج1، ص191، البيلي محمد بركات المرجع السابق، ص96.

(126) المقريزي المصدر السابق، ص191 ، 211، عامر، فاطمة مصطفى، المرجع السابق،

(127)أحمد، حسن خضيري، المرجع السابق، ص136، 141.

(128) أحمد، ناريمان عبدالكريم، معاملة المسلمين ص144.

(129)المقريزي، الخطط، ج1، ص132، 201، البيلي محمد بركات المرجع السابق، ص96.

(130) أحمد، ناريمان عبدالكريم، المرجع السابق، ص142-144.

(131) المصدر السابق، ص183.